

البعد التداولي لقصدية الخطاب الإشاري في (أمثال نهج البلاغة)

أ.م.د. محمد خلف كاظم الخاقاني، أ.م.د. حيدر هادي خلخال الشيباني

1 وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بابل.

2 وزارة التربية/ مديرية تربية النجف الأشرف.

*الايمل: mohammedkhalef1121987@gmail.com

تاريخ نشر: 2026/9/20

تاريخ القبول: 2026/8/17

تاريخ استلام: 2026/7/7

الملخص

يُعدُّ الدرس التداولي امتداداً حيويّاً للدرس اللساني الحديث؛ إذ يتجاوز حدود البناء الشكلي للجملة إلى فضاءات التواصل الحي بين مستعملي اللغة، لذا تكمن أهمية هذا الحقل المعرفي في مقدّره على تفسير الكيفية التي يُلبّي بها الخطاب احتياجات التفاعل البشري، ناقلاً مقاصد المتكلم وإشاراته الدلالية إلى المُتلقي بوعي قصدي تام. وفي صدارة المباحث التداولية يبرز (مفهوم الإشارات) بوصفه ركيزة رئيسة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق والمرجعيات المقامية؛ فهذه الألفاظ لا تستمد دلالتها من ذاتها، وإنما تتشكل معانيها تبعاً للمقاصد التداولية وتتفرع إلى أبعاد ثلاثة رئيسية: الشخصية، والزمانية، والمكانية، لذا تسهم هذه العناصر مجتمعة بدور محوري في بناء الخطاب وتوجيه أبعاده الدلالية والقصدية بفاعلية عالية.

وعلى هذا الأساس يشكّل الخطاب النهجي مدونة خصبة للدراسات التداولية، لما فيه من قضايا لغوية وسياقية، وبذا تعد الإشارات جانباً من جوانب التداولية المهمة فيه، لهذا خصصنا موضوع البحث بعنوان: (البعد التداولي لقصدية الخطاب الإشاري في أمثال نهج البلاغة) وقد ركّزنا الدراسة فيه على أنواع الإشارات (شخصية، وزمانية، ومكانية)، وذلك انطلاقاً من السياق والمقام وظروف إنتاج الخطاب، بهدف تتبع العناصر الإشارية ومعرفة مراجعها، ثم الكشف عن دورها في المعنى، وقد ظهرت عدة نتائج أهمها: أنّ العناصر الإشارية بمختلف أنواعها ساهمت بشكل كبير في تشكيل علاقات ارتباطية دلالية بين أجزاء النصوص وتحديد المعنى المراد؛ لأنّ الإشارة أبلغ من التصريح إن أمكن التلميح.

الكلمات المفتاحية:

التداولية، الإشارية، النص، القصدية، العلاقات النحوية.



The Pragmatic Dimension of the Intentionality of Deictic Discourse in (The Proverbs of Nahj al-Balaghah)

Asist prof. Dr. Mohammed Khalef Khadim Al-Khaqani, Asist prof. Dr. Haider Hadi
Khalkhal Al-Shaibani

¹ General Directorate of Education in Babylon.

² Director of Education Najaf Al-Ashraf.

*Corresponding: mohammedkhalef1121987@gmail.com

Received date: 2026/7/7

Accepted date: 2026/8/17

Published date: 2026/09/20

Abstract

Pragmatics represents a vital extension of modern linguistics, transcending the formal structural boundaries of the sentence to enter the realm of live communication among language users. The significance of this field lies in its ability to explain how discourse meets the needs of human interaction, conveying the speaker's intentions and semantic cues to the recipient with full intentional awareness.

At the forefront of pragmatic inquiry stands the concept of "deixis" (or indexicality) as a key pillar closely linked to context and situational references. These terms do not derive their meaning in isolation; rather, their meanings are shaped by pragmatic intentions and branch into three primary dimensions: person, time, and place. Collectively, these elements play a pivotal role in constructing discourse and effectively guiding its semantic and intentional dimensions.

Consequently, the discourse of *Nahj al-Balagha* constitutes a rich corpus for pragmatic studies due to the linguistic and contextual issues it presents; deixis is a crucial aspect of this analysis. Thus, this research is dedicated to the topic: "The Pragmatic Dimension of Deictic Discourse Intentionality in the Proverbs of *Nahj al-Balagha*." The study focuses on the types of deixis (person, time, and place)—grounded in the context, situation, and conditions of discourse production—with the aim of tracing deictic elements, identifying their referents, and revealing their role in shaping meaning. Several key findings emerged, most notably that deictic elements of all types contributed significantly to establishing semantic connections between parts of the texts and defining the intended meaning, demonstrating that deixis can be more expressive than explicit statement.

Keywords:

Pragmatics, Deixis, Text, Intentionality, Grammatical Relations.



المقدمة

لا يمكن أن يُتصور وجود لغة من اللغات دون أن تكون هناك مجموعة من العلاقات ترتبط بألفاظها ومعانيها، وحين تخلق لغة ما من مثل هذه العلاقات تتحول إلى لغة اعتباطية لا يمكن أن تؤدي أعظم وظيفة للغة التي هي الفهم والإفهام؛ أي التواصل بأفراد المجتمع، لذا يُقرّر فرديناند دي سوسير بأن اللغة في جوهرها هي شبكة محكمة من العلاقات التبادلية بين عناصرها المكونة؛ فهذه العناصر لا تنشأ من فراغ، وإنما تتشكل هويتها عبر الفروق الجوهرية التي تفصل بينها وبين الوحدات الأخرى، سواء أكانت سابقة لها أم لاحقة، ونتيجة لذلك تفقد أي وحدة لغوية استقلالها المطلق، إذ تستمد كيائها ومعناها مباشرة من خلال تقاطعها مع غيرها من المفردات؛ فالقيمة الحقيقية لأي عنصر -سواء أكان صوتاً أم دلالة- داخل البنية اللغوية، إنما يتحدد حصراً بالموقع والمكانة التي يشغلها ضمن ذلك النظام الشامل⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس فإنّ التداولية هي فرع من اللسانيات تدرس مختلف المحددات التي تتعلق في التداول اللغوي بالنسبة إلى السياق والمقام دون إهمال في أطراف العملية التواصلية (المخاطب والمخاطبة والخطاب) فهي تعنى بدراسة اللغة في السياق من خلال الظروف المحيطة بها من مكان وزمان وكل ما يحيط في العملية التخاطبية وصولاً إلى مقاصد المتكلمين وهكذا يظهر تفاعل حيوي بالعلاقات النحوية وتداولية النص؛ إذ يُسهم البعد التداولي للنص في تنظيم البنية التركيبية داخل النص، كما تُسهم العلاقات النحوية أيضاً في إثراء تداولية النص، وذلك في ضوء ما توفّره من وسائل أمن اللبس، وهو ما يؤكّد عدم انفصال الجانب التركيبي للنص عن الجانب التداولي من خلال التفاعل مع الأفعال الكلامية.

ومن المعايير التي تتحكم في سلامة الخطاب وصحته المعايير السياقية التي تتحكم فيها الإشارات بأنواعها المختلفة (الشخصية، والمكانية، والزمانية) من أجل تحقيق مقاصد الخطاب النهجي فلا يمكن أن تتم العملية التخاطبية بين المتكلم والمخاطب من غير وجود هذه الإشارات الثلاث وهي (الأنا والآن والهنا) لذا حاولنا في هذه الدراسة الموسومة بـ(البعد التداولي لقصدية الخطاب الإشاري في أمثال نهج البلاغة) الكشف عن الأنماط الإشارية في الأمثال لما لها من أهمية في تكثيف البنى الدلالية الإشارية المتمثلة بالاقتصاد اللغوي في السياق المقامي القصدي.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج التداولي، لأنّه الأنسب لهذا النوع من البحوث في وصف كيفية التداول للعناصر اللغوية الإشارية، لذا تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن أنماط الإشارات في أمثال نهج البلاغة، وتتكون من مقدمة وثلاثة مباحث؛ تناولنا في المبحث الأول مدخل الإشارات مبحث تداولي مع ما مراد من مفهوم الإشارات في الدراسات التداولية، وأمّا المبحث الثاني فقد كان من نصيب البعد التداولي القصدي لخطاب الإشارات الشخصية، على حين كان المبحث الثالث من نصيب البعد التداولي القصدي لخطاب الإشارات الزمكانية، ثم أودعنا النتائج التي توصلنا إليها في آخر البحث، ثم اردفناها بمصادر البحث ومراجعته.



المبحث الأول مدخل في الإشارات التداولية

أولاً: الحد بالتداولية:

1- **حد التداولية لغة:** لقد وردت مادة (دول) في عدة معاجم لغوية كادت أن تكون ذات قيمة قصدية واحدة، إذ جاء في لسان العرب لابن منظور (ت: 711هـ): ((تداولنا الأمر: أخذناه بالدول. وقالوا: دوايك أي مداولة على الأمر... ودالت الايام أي دارت والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة... ودوايك من تداولوا الأمر بينهم يأخذ هذا دولة وهذا دولة وقولهم دوايك أي تداولاً بعد تداول))⁽²⁾.

وذكر ابن فارس (ت: 395هـ) أنها تدل على أصلين؛ أحدهما: تحوّل شيء ما من مكان إلى غيره. وآخر: يدل على شيء من الضعف والاسترخاء؛ لذا قال: ((انْدَال الْقَوْمُ، إِذَا تَحَوَّلُوا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَدَاوَلَ الْقَوْمُ الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ: إِذَا صَارَ مِنْ بَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ، وَالدَّوْلَةُ لِعَتَّانٍ. وَيَقَالُ بَلِ الدَّوْلَةُ فِي الْمَالِ وَالدَّوْلَةُ فِي الْحَرْبِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَا بِذَلِكَ مِنْ قِيَاسِ الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ يَتَدَاوَلُونَهُ، فَيَتَحَوَّلُ مِنْ هَذَا إِلَى ذَاكَ، وَمِنْ ذَاكَ إِلَى هَذَا))⁽³⁾.

والتداول يحمل معنى الموارد والإخفاء حيث لا تعلم نية المتكلم ولهذا كان من معاني التداول الخسّة لاشتراكهما في إضمار النية⁽⁴⁾.

ومن الشواهد القرآنية لهذه اللفظة وما تنطوي عليه من دلالة سياقية أخرى قوله تعالى: ((كي لا يكون دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ))⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ((وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوَلُهَا بَيْنَ النَّاسِ))⁽⁶⁾.

2- **حد التداولية اصطلاحاً:** كانت أبحاث اللسانيات تقتصر على الجانبين البنيوي والتوليدي، فتهتم ((بدراسة المنجز في صورته الآنية بغض النظر عن السياق الذي أنتج فيه، أو علاقته بالمرسل وقصده بإنتاجه))⁽⁷⁾، و((تهتم بتفسير الظاهرة اللغوية في عمقها، قبل الإنجاز، ويمثله النحو التوليدي والتحويلي بتطوراتها))⁽⁸⁾ وقد تحولت اللسانيات بمنظور التيار البنيوي إلى علم يدرس اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية، في الوقت نفسه⁽⁹⁾، بعيداً عن التداولية التي تعني أنها علم تواصلية جديد يعني بكيفية توظيف المتكلم للمستويات اللغوية المختلفة في سياق معين، لذلك يعترف (كارناب Carnap) أن التداولية قائمة على جملة من التساؤلات هي: ماذا نصنع حيث نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدنا بكذا، بينما في مقدوره أن يفعل؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟... تساؤلات كثيرة تسعى التداولية للإجابة عنها⁽¹⁰⁾.

ونظراً لسعة مجال التداولية في المنظومة الفكرية الحديثة، يصعب إيجاد تعريف شامل مانع ودقيق لها، إضافة إلى أنها نظرية لم يكتمل بناؤها بعد، ومن أهم الصعوبات التي تصادف التعريف بالتداولية تعدد التسميات العربية للمصطلح الأجنبي (Pragmatique)، فقد قيل في مرادفها العربي: البراغماتية، المقامية، الوظيفة، السياقية، الذرائعية، النفعية وغيرها، إلا أن كل مصطلح من تلك المصطلحات معنى معين، فلا يسمح باستعمالها مترادفة⁽¹¹⁾.

وعلى هذا الأساس اختلفت كلمة العلماء المشتغلون باللغة في حدّهم للتداولية بالنظر لاتساع البون في مجالها المعرفي الذي يتشابه مع العديد من العلوم الأخرى ممّا أدى بهم الأمر إلى صعوبة وضع حدّ خاص بها يلم بأشأتها، وانشغالاتها الواسعة، ولذلك فالاختلاف لم يقتصر فقط على ذلك المفهوم، وإنما دخل إلى كيفية تسميته وترجمته أيضاً، ولهذا السبب نجد التسميات تسبح في فلك التداولية، ومنها:



(البراغماتية، وعلم التخاطب، والقصدية، والتداولية، وعلم استعمال اللغة وغيرها الكثير) لكن المصطلح الذي لقي استحساناً ورواجاً عند الدارسين من اللغويين هو التداولية⁽¹²⁾.

وانطلاقاً من هذا الفهم كانت للتداولية معانٍ وحدود عديدة فهي تعني دراسة اللغة قيد الاستعمال، وبمعنى أكثر دقة هي دراسة لغة ما في سياقاتها الواقعية أو الحية لا في حدودها المعجمية فقط أو تراكيبها النحوية الشكلية، إذن هي دراسة الكلمات، والعبارات، والجمل كما نفهمها، ونستعملها، ونقصدها في مواقف وظروف معينة لا كما نجدها جامدة في المعاجم والقواميس⁽¹³⁾.

ويرجع مصطلح التداولية (Pragmatics) بمعناه الحديث إلى الفيلسوف السينمائي الأمريكي تشارلز موريس الذي حدّدها بقوله: ((جزء من السيميائية تهتم بدراسة العلاقة بين العلامات ومستعملها))⁽¹⁴⁾، ولم تصبح التداولية علماً يعتد به إلا في السبعينات من القرن العشرين بعد أن قام بتطويرها فلاسفة اكسفورد حيث درسوا اللغة وربطوها بكل ما يحيط بها أثناء التلطف فصارت التداولية تهتم بوصف العلاقة القائمة بين المرسل والمرسل إليه أثناء التواصل وتُعنى بالحدث اللغوي لفهم قصد المتكلم وما يرمي إليه⁽¹⁵⁾.

وفي هذا الصدد قال دلاش في حدّدها: ((إنّه تخصص لسانی يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وفي خطاباتهم كما يُعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم تلك الخطابات (والأحاديث))⁽¹⁶⁾، وهناك حدّ لسانی آخر للفرنسي فرانسيس جاك يرى أنّها ظاهرة تجمع في دراستها بين الأبعاد التواصلية، والخطابية، والاجتماعية⁽¹⁷⁾.

وفي سياق ذي صلة بالمفهوم التداولي، يذهب مسعود صحراوي إلى تعريفه بوصفه مقاربة لسانية تسلط الضوء على تفاعل الخطاب مع أطرافه؛ فهي تعنى بآليات توظيف العلامات اللغوية بفاعلية، وتباحر لتأمل السياقات والمقامات المتباينة التي يرتسم فيها الكلام، وكما يسعى هذا الحقل إلى رصد المعايير الكفيلة بضمان إيصال الرسالة بوضوح ونجاح، فضلاً عن استجلاء العلل والأسباب الكامنة وراء أي إخفاق تواصلية عبر اللغات الطبيعية⁽¹⁸⁾.

وفي ضوء هذا الأمر يمكن القول إنّ التداولية صنف من البحوث التي لا تفحص اللغة والكلام من الناحية الصوتية والدلالية والتركيبية بل تتعدى هذا إلى محاولة دراسة السلوك اللغوي ضمن نظرية الفعل، وبذا فهي تُعنى بالشروط القائمة، والقواعد اللازمة والملائمة بين أفعال المواقف الخاصة به، ومقتضياتها؛ أي العلاقة الرئيسة بين النص والسياق، وهكذا فمجال البحث التداولي هو مظاهر اللغة الثلاثة: المظهر الخطابي، المظهر التواصلية، المظهر الاجتماعي⁽¹⁹⁾.

ومما يمكن ملاحظته من هذه الحدود على الرغم من اختلاف رؤاها الاعتبارية هو أنّها تدور حول مضمون واحد متمثلاً بعلاقة المتكلمين بالسياق المقامي.

وقد قدّم الفيلسوف اللغوي الفرنسي هانسون عام 1974 تصوراً هو الأول من نوعه لتقريب أهم التفرّعات التي عملت على توسعتها التداولية في امتدادها؛ إذ هدف من خلالها إلى توحيد أجزاء التداولية وفق درجة تعقّد السياق من جزء إلى جزء آخر⁽²⁰⁾، واستناداً لهذا التصور وزع تفرّعات التداولية إلى ثلاثة أشكال رئيسة هي: ⁽²¹⁾

1- تداولية من الدرجة الأولى: تهتم بدراسة الرموز الإشارية التي تحيل إلى المتكلمين والزمان والمكان، أي التي لا يتحدد معناها بشكل عام إلا في سياق الخطاب وبهذا يتنوّع معناها بحسب تنوّع السياقات التي ترد فيه، وهذه التعابير والرموز تحيل إلى القصدية في الخطاب، ويتم ذلك بدراسة الرموز الإشارية التي تتغير دلالتها بتغير ظروف استعمالها أو مقامها، أو زمان النطق بها، أو مكانه.



2- تداولية من الدرجة الثانية: تتجلى هذه المسألة في قوة التلاحم بين المعنى المراد واللفظ المستعمل حيث يفارق المعنى الدلالة الحرفية المباشرة للكلمات، ويعني هذا رصد قدرة المتكلم على إبلاغ مقاصده عبر الألفاظ، وتقييم مدى توفيقه في ذلك، فضلاً عن تتبع كيفية انتقال المعنى أو تحوله من الإطار الصريح إلى المضمون الضمني، وبناءً على ذلك يتسع مفهوم السياق هنا ليعني بدراسة الأساليب والطرائق المتبعة في طرح الموضوعات، إلى جانب استقرار قوانين الخطاب، وأعراف المحادثة، وآليات الاحتجاج.

3- تداولية من الدرجة الثالثة: تدور هذه المقاربة في فلك التداولية، وتحديدًا من خلال نظرية أفعال الكلام التي وضع لبناتها الأولى الفيلسوف (أوستن) وعمل (سيرل) على تطويرها، وتقوم هذه الفكرة على أساس جوهري مفاده أنّ الخطاب الإنساني لا يقف عند حدود وصف الواقع فحسب، وإنما يتجاوز ذلك ليطمح إلى التأثير فيه وتغييره؛ ومن ثمّ تصبح الأقوال في حقيقتها أفعالاً ذات أبعاد وأغراض اجتماعية واضحة، ولا يمكن لأي فعل كلامي أن يحقق غايته أو يكتمل معناه بمعزل عن السياق المحيط به؛ فهو الحاكم الفعلي الذي يضيف الجدية على التلفظ، ويحدد طبيعة الأثر المرجو أو العمل المنجز. وبذا فإن نظرية أفعال اللغة تحتضن تحت مظلتها شتى الدراسات التي تتخذ من السياق أداة رئيسة لتفعيل الملفات وتحقيق دلالاتها.

وبهذا الفهم نجد أنّ المفهوم التداولي قديم قدم الحضارة الإسلامية قد تم تطبيقه على اللغة العربية؛ فالعرب عرفوا التداولية بكل أبعادها؛ وكانت نظريتهم في هذا الإطار متكاملة، لكنها متناثرة في كتب أصول الفقه، إذ نجدها عند ابن رشد القرطبي (ت: 595هـ)، وفخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، وسيف الدين الأمدي (ت: 631هـ)، وفي كتب علماء اللغة والبلاغيين كأبي بشر عمرو بن قنبر المعروف بسيبويه (ت: 180هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، وأبي يعقوب السكاكي (ت: 626هـ) وغيرهم⁽²²⁾؛ فهؤلاء العلماء قد أدركوا عناصر التداولية، وخاصة في أثناء استخدامهم أمثلة من لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأمثال العرب.

ثانياً: الحدّ بالإشارات:

1- حد الإشارات لغة: الإشارة مصدر للفعل أشار، وقد ذكر ابن منظور في لسانه عدة معاني لمادة (شور) فقال: ((وأشار عليه بأمر كذا: أمره به ... وأشار الرجلُ يُشيرُ إشارةً إذا أومأ بيديه. ويُقال: شَوْرْتُ إليه بيدي وأشرت إليه أي لَوَحْتُ إليه وألَحْتُ أيضاً. وأشار إليه باليد: أومأ، وأشار عليه بالرأي. وأشار يُشير إذا ما وَجَّهَ الرَّأْيَ))⁽²³⁾، وذكر ابن فارس أنّ ((الشين والواو والراء أصلان مطردان، الأول منهما إبداء شيء وإظهاره وعرضه، والآخر أخذ الشيء))⁽²⁴⁾، وبذا تكون الإشارة هي ما يدل على أي شيء يتعين من جهة بموضوع ويثير من جهة أخرى فكرة معينة في الذهن، ويوجد فيها القصد في التواصل، وهي حدث أو شيء يشير إلى حدث أو شيء آخر في سياق قصدي معيّن.

2- حدّ الإشارات اصطلاحاً: يُعدّ مفهوم الإشارات مصطلحاً لسانياً بالغ الأهمية، فهو يضم مجموعة من الأدوات اللغوية التي تربط الكلام بسياقه المباشر، سواء أعلق الأمر بأطراف الخطاب، أم بأبعاد الزمان والمكان التي يُقضى فيها القول، ومن أبرز أمثلة هذه الأدوات: (الآن، هنا، هناك، أنا، أنت، هذا، هذه)، وغيرها من الألفاظ التي تتوحد جميعها في غاية رئيسة، وهي التعيين الدقيق وتوجيه الانتباه قصدًا نحو المراد بالإشارة إليه⁽²⁵⁾.

واستناداً إلى ذلك يعتمد المنهج التداولي في مقارنته للظواهر اللغوية على منظومة من المفاهيم المركزية، وفي مقدمتها مفهوم الإشارات ويُقصد بها تلك الأدوات والوسائل التي تحقق الترابط



والوصل، سواء بين أجزاء الجملة الواحدة، أو بين جمل النص المختلفة، وفي هذا السياق، ينظر علماء التداولية إلى النص باعتباره كلاً متكاملًا يتألف من عناصر متفاعلة، تنسج فيما بينها شبكة وثيقة من العلاقات الداخلية، ويكمن هدف هذه الشبكة في إرساء دعائم التماسك والانسجام النصي، وهو أمر تتحقق فاعليته بتضافر عدة أدوات أساسية، أبرزها: الروابط التركيبية، والروابط الزمنية، والروابط الإحالية⁽²⁶⁾، وهكذا ينطلق البحث التداولي في مقاربتة للظواهر اللغوية من منظومة مفاهيمية متكاملة، يبرز في طليعتها مفهوم الإشارات التي تعد وسيلة محورية لربط أجزاء الجملة ببعضها، وإحكام الانسجام بين سياقاتها المختلفة، وفي هذا السياق، يذهب علماء التداول إلى أن سير أغوار البعد الإشاري للعلامات اللغوية يشكل ركيزة أساسية لفهم مقاصد الخطاب وغاياته؛ فالمصطلحات الإشارية مثل (أنا، أنت، وهنا) تظل رموزًا مبهمًا ما لم يُعَدَّ إليها السياق الخارجي دلالتها، وتتجلى وظيفتها الحية حصرًا من خلال الممارسة الفعلية والاستعمال الواقعي للغة⁽²⁷⁾.

وفي هذا الإطار يُجمع الباحثون على أن الإشارات تُعدّ عنصرًا جوهريًا لا تكاد تخلو منه أي جملة أو عبارة منطوقة؛ وفي هذا السياق، يذهب اللغوي بار هيليل إلى التأكيد على أن الغالبية العظمى من كلامنا اليومي - ما يزيد على تسعين بالمائة منه - يقوم على ألفاظ إشارية يتحدد معناها الفعلي وفقًا للسياق الذي قيلت فيه⁽²⁸⁾؛ وبذا يتفق الباحثون على أن الإشارات تُعدّ عنصرًا جوهريًا لا تكاد تخلو منه أي بنية كلامية، وفي هذا السياق يذهب اللساني بار هيليل إلى أن مختلف الألسنة البشرية تزرخ بألفاظ وتراكيب يمتنع فهم مدلولها أو إدراك دلالتها بمعزل عن قرائن الموقف والاطار المرجعي الذي وُجدت فيه، وهي ما تُعرف بـ(الإشارات)، وتضم هذه المجموعة الضمائر، وأسماء الإشارة، وأزمنة الأفعال، فضلًا عن ظروف الزمان والمكان مثل: (أنا، أنت، هو، هي، هذا، هناك، الآن، أمس، غدًا)؛ فهذه الألفاظ تمثل رموزًا لغوية يرتبط تفسيرها ارتباطًا وثيقًا بملابسات الخطاب التداولي وسياقه الحي، إذ إنها لا تحمل دلالة مستقلة بذاتها، وغالبًا ما تتسم مرجعيتها بالسيولة والتغير بحسب حال المتكلم ومقام القول⁽²⁹⁾.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الملفوظات اللغوية كافة تكاد تفتقر إلى الاكتمال من دون الاعتماد على الإشارات، وفي هذا السياق يرى جورج يول أن الإشارات تُمثل اللبّات الأولى التي ينطق بها الأطفال في مراحل طفولتهم المبكرة؛ إذ تُستعمل للدلالة على الأشخاص عبر الضمائر (مثل: أنا، أنت)، أو لتحديد الأماكن (مثل: هنا، هناك)، فضلًا عن ضبط الأزمان (مثل: الآن، آنذاك). ويبقى الفهم الدقيق لهذه التعابير محكومًا بوجود متكلم ومستمع يتقاسمان السياق الإدراكي والوقعي نفسه⁽³⁰⁾.

وبناءً على ما سبق تُعدّ المؤشرات اللغوية - كأولئك المرتبطين بأسماء الإشارة، وظروف الزمان والمكان - علاماتٍ تفقد دلالتها الحقيقية إذا جُردت من سياقها التداولي؛ فهي لا تحمل معنىً قائمًا بذاته على الرغم من ارتباطها بمرجع معين، إلّا أن هذا المرجع يظل متغيرًا وغير ثابت، إذ يتحكم السياق وحده في تحديده وتوجيهه⁽³¹⁾.

ونتيجة لذلك كله تتوزع الإشارات في الخطاب بين نوعين؛ ظاهرة للعيان وأخرى كامنة في عمق البنية، حيث يكفي المرسل بإضمارها؛ لكونه يعلم مسبقًا أن الكفاية التداولية للمتلقي كفيلة باكتشافها، وعليه، فإنّ الدور التداولي للإشارات لا يقتصر على ما هو ظاهر ومباشر، وإنّما يمتد ليتجاوز ذلك إلى تلك المتجذرة في البنية العميقة للخطاب لحظة إنتاجه؛ وهي التي تمنحها الحضور الأقوى والفعالية الكبرى في استراتيجيات التواصل، إذ يرجع هذا الأثر إلى كون الخطاب يصدر عن متكلم يحمل خصائص محددة، وفي حيز مكاني وزماني معينين يتطابقان مع لحظة التلفظ ومكانه، ومن



هذا المنطلق يركز أي خطاب مفرد على ثلاثة أبعاد إشارية أساسية متكاملة هي: (الأناء، والهناء، والآن)⁽³²⁾، وعليه فإن كل ملفوظ يتضمن ثلاث إشارات على الأقل وهي:

- 1- الإشارات (الشخصية). 2- الإشارات (المكانية). 3- الإشارات (الزمانية).

وهذه الثلاثة تتعلق بسياق الكلام، ومنها تعرف مقاصد الكلام الذي أرسله المتكلم وسمعه المخاطب؛ والإشارات بجل أنواعها قادرة على صنع جسور كبرى للتواصل بين أجزاء النص المتباعدة والربط بينها ربطاً واضحاً، وهذا ما سنحاول الكشف عنه في الخطاب النهجي لبنية الأمثال، وبفضل تعدد مستويات الخطاب وتنوع المخاطبين فيها، وتمثل الإشارات الثلاثة مدار اهتمامنا في هذا البحث، بالاعتماد على ما ورد في شرحها وتفسيرها.

المبحث الثاني

البعد التداولي القصدي لخطاب الإشارات الشخصية

تُعَدّ الإشارات الشخصية أدوات لسانية محورية تنهض بمهمة الدلالة على الأفراد داخل الخطاب، وتتصدرها الضمائر بأنواعها المختلفة، وفي حقل اللسانيات التداولية تُصنف هذه العناصر ضمن ما يُعرف بتداولية الدرجة الأولى، ولتفصيل هذه البنية داخل اللسان العربي تنقسم الضمائر تبعاً لحضور الطرف أو غيابه إلى قسمين رئيسيين: هما ضمائر الحضور، وضمائر الغيبة؛ فأما الأولى فتتفرع بدورها إلى متكلم يُعَدّ قطب المقام الإشاري ومصدر الخطاب باعتباره صاحب الملفوظ، وإلى مخاطب يمثل الطرف المقابل في عملية التفاعل الكلامي، والذي يُوجّه إليه الخطاب المباشر، لتتفرع كل مجموعة بعد ذلك بحسب دلالاتها على الجنس والعدد إلى أقسام متعددة⁽³³⁾، ولم يقتصر الأمر عند بعض الباحثين على حصر المبهمات أو المحدثات النحوية، وإنما تعداه إلى إدخال أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ضمن هذا التصنيف؛ ومن أبرز هؤلاء اللغويين العلامة الدكتور تمام حسان الذي رأى أنّ منظومة الضمائر في العربية تتسع لتشمل ثلاثة أنواع رئيسية: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، والضمائر الموصولة، وما يجمع بين هذه الأنواع الثلاثة هو اشتراكها في أداء وظيفة محورية تتمثل في الإشارة المرجعية، إذ تحتاجه هذه العناصر دائماً لترابط بين مفاصل النص وأجزائه المختلفة وتماسك بنيته⁽³⁴⁾.

وتُعرّف الضمائر في لسانيات النص بمصطلح "الإحالة الضميرية" (Personal pronouns) أو "الإحالة الشخصية" (Personal reference) وهي مفردات ترمز إلى اسم أو محل اسم، وبعبارة أخرى هي عناصر لغوية لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتنقسم إلى "وجودية" مثل: أنا، أنت، نحن، هو، هم، هن ... الخ، وإلى ضمائر ملكية مثل: كتابي، كتابك كتابهم، كتابه، كتابنا ... إلخ لذا تنقسم الضمائر حسب دورها في اتساق النص لذا يعد الإضممار (Pronominalisation) ظاهرة نحوية عالمية؛ إذ هو في جميع اللغات وسيلة من وسائل اختصار الكلام"، وأداة من أدوات الربط المهمة بين الجمل؛ ذلك أن الإيجاز الذي يحمله ويحدثه في مبنى الجملة واستتار المعلوم والاسم المقصود فيها يؤدي بالمخاطب إلى الاستمرار في الحديث دون حدوث إرباك في عملية التواصل اللغوي ما بين الطرفين في ضوء فاعلية المخاطب مع النص الخطابي⁽³⁵⁾.

إذن تُعنى الإشارات الشخصية عموماً بالدلالة على أطراف الخطاب الثلاثة: المتكلم، والمخاطب، والغائب، كما يندرج تحت هذا المفهوم أساليب النداء الموجهة للأشخاص، ونتيجة لذلك، يمثل ضمير المتكلم أو الذات المتلفظة النقطة المركزية التي يدور حولها الفعل الكلامي من منظور تداولي، وبذا



ففاعل التالف بحد ذاته يُعد الدليل الخفي على وجود المرسل في البنية العميقة للخطاب، ممّا يفرض حضور (الأنا) وتجذرها في كل نصّ، وإن لم يصرح بها المرسل لفظاً في كل مرة؛ فهو يطمئن إلى وعي المتلقي وفطنته لإدراك هذا الحضور واستجلاء مقاصده⁽³⁶⁾.

كما أنّها عاجزة والحال هذه بمفردها عن تحديد إحالتها الحاصلة عند الاستعمال لذلك رأى ميلنر أنّها فاقدة للاستقلالية الإحالية⁽³⁶⁾، ومن هنا يتجلى لنا أنّ الضمير اسم غير متصرّف قطعاً يكتفى به عن غائب أو حاضر، والحاضر نوعان: مخاطب أو متكلم⁽³⁷⁾ وهو ما أشرنا إليه سلفاً. وتتفرع ضمائر الحضور إلى متكلم هو مركز المقام الإشاري، وهو الباث، وإلى مخاطب يقابله في ذلك المقام ويشاركه فيه، وهو المتقبل، وكل مجموعة منهما تنقسم بدورها بحسب الجنس والعدد إلى أقسامها المعروفة في الدرس اللغوي⁽³⁸⁾.

وقد أشار اللغويون العرب قديماً إلى دراسة الضمائر لذا قاموا بتقسيمها إلى متصلة ومنفصلة، وفي هذا الصدد قال السكاكي (ت: 626هـ): ((واعلم أنّ الضمير عبارة عن الاسم المتضمن للإشارة إلى المتكلم، أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سبق ذكره، هذا أصله، وهو أعني الضمير، ينقسم من حيث الوضع، قسم لا يسوغ الابتداء به، ويسمّى: متصلاً، وقسم يسوغ في ذلك ويسمّى منفصلاً))⁽³⁹⁾، وهكذا يتضح لنا أنّ النحويين العرب القدماء واللغويون المحدثون من العرب والأجانب قد أولى الضمير اهتماماً خاصاً شمل تحديده ودوره في الربط، ووظيفته ضمن الإطار التداولي للخطاب؛ ولأهمية الضمير أو المبهم تمت ترجمته من الإنجليزية Shifters كما ترجم إلى الفرنسية بـ Deictiques أو Embrayeurs⁽⁴⁰⁾.

وعلى أساس ما سبق فقد وجد علماء اللسان في الغرب أنفسهم أمام عقبة كأداء عند مقارنة نظام الضمائر، ولعلّ مردّد ذلك هو أنّ الموروث التصوري الذي تلقوه عن النحويين الإغريق واللاتين، أو حتى من الإرث اللغوي الهندي القديم، كان محفوفاً بالتشويش، فقد اصطلاح نحاة الحضارتين الكلاسيكيتين (الإغريقية واللاتينية) على تصنيف الضمائر وفق معيار (الشخص)؛ فجعل الأوروبيون (المتكلم) هو الشخص الأول، و(المخاطب) هو الثاني، و(الغائب) هو الثالث، وفي المقابل سلك الهنود مسلكاً معكوساً تماماً، فعُدّوا (الغائب) هو الشخص الأول، و(المخاطب) الأوسط، و(المتكلم) الأخير، وهذا التقسيم -على اختلاف متبنيه- يفترض تجانساً مصطنعاً ومختلاً بين أطراف الخطاب الثلاثة؛ وهو افتراض ترفضه تماماً الرؤية اللغوية العربية، وتناهى بنفسها عن الوقوع في شباكه⁽⁴¹⁾.

الإشارات الشخصية في اللسانيات التداولية

يُعرف الضمير في الدرس التداولي بأنّه مشير شخصي (Person Deixis)؛ فهو أداة لغوية ترتبط بالذات وتؤدي وظيفة أساسية تتمثل في تحديد هويات الأطراف المتحاورّة أو الإشارة إلى الشخصيات المشاركة في سياق الخطاب والكلام⁽⁴²⁾؛ وفي هذا السياق تذهب الباحثة أركيوني إلى أنّ الضمائر تمثل وحدات لغوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياق الخطاب؛ إذ يتطلب فهم دلالتها المرجعية الالتفات إلى عدة محددات أساسية، أبرزها: أطراف العملية التواصلية (المتكلم والمتلقي)، والأدوار التي يضطلع بها، فضلاً عن الإطار الزمني والمكاني المحيط بالموقف الكلامي برمته⁽⁴³⁾.

وفي ضوء هذا الأمر يتضح لنا أنّ الضمير أو الإضممار هو مقابل للتصريح، وأوصافه ثلاثة (فاعله بإثباته)، والاستفادة (ترك مستفاد منه)، والإرادة (معناه غير متعلق بالألفاظ تعلق المصرح به، فنحتاج إلى إقرار إرادة المتكلم له)، وهو دليل تختص به اللغة الطبيعية، وتنضبط بقواعد التداول فيه (تنقل إليه أوصافها التداولية)⁽⁴⁴⁾.



وهكذا تعكس القرائن اللغوية المرتبطة بالمتكلم أو المخاطب أو الغائب والتي تُعرف تداولياً بالذات المتلفظة حضور المرسل وسماته داخل السياق؛ فالشخص الواحد قد يصدر عنه عدد متنوع من الخطابات، بيد أنه ذاته المتلفظة تتبدل تبعاً لتغير الموقف والسياق الذي يُنتج فيه الكلام، ولهذا السبب تُعد هذه الذات القطب الأهم في عملية التلفظ من المنظور التداولي؛ إذ إن ضمير المتكلم (الأنا) قد يتلبس أدواراً متعددة، كأن يحيل إلى الإنسان بوصفه فرداً، أو إلى المعلم، أو الأب، وما شابه ذلك من هويات ومقامات... وهكذا⁽⁴⁵⁾.

وبذا فإن تناول الضمائر عمومًا كظاهرة لغوية تكون ذات ارتباط مباشر بالعملية التبليغية والخطاب القصدي يفرض علينا دراسة مرجعيتها وما يبنى على تلك المرجعية، وكذا الدور الذي تلعبه لضمان تحقيق الإطار التداولي للخطاب، وهكذا تظهر لنا أهمية الضمائر بكونها لا تحيل على شيء ثابت قطعاً في العالم ولا على أوضاع موضوعية في المكان والزمان، إذ إنها تحيل دومًا على حال قصدية الخطاب الذي ترد فيه⁽⁴⁶⁾.

ويُقسم الضمير بحسب موقعه في الكلام إلى بارز ومستتر ولهذا يرى أن روبول أن للضمائر نتائج متعددة: (47)

أ- ضمائر المتكلم: إن الضمائر الشخصية على تعددها هي ما دلت على ذات واعية مستقلة في إرادتها إذ تمتاز بصفات وخصائص تميزها عن غيرها، ومن هنا كانت أوضح العناصر في البنية اللغوية دلالة على الشخص (Person) هي: ضمائر الحاضر؛ والمقصود بها الضمائر الشخصية الدالة على المتكلم وحده مثل (أنا) أو جماعة المتكلمين مثل (نحن)، والضمائر الدالة على المخاطب مفرداً أو مثلياً أو جمعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، وتعد هذه الدلالات التي تعبّر عنها الضمائر الشخصية هي المعاني الوظيفية (الصرفية) لها⁽⁴⁸⁾؛ لذا يُمكن تعيينها مباشرة، فهي تؤدي دور التواصل، بخلاف ضمائر الغائب، التي لا يمكن تعيينها فهي تمثل عدداً لا متناهياً من الأفراد، وبذا فضمائر المتكلم لا تحيل إلا على صاحب القول، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمرسل بوصفه القطب الأهم في العملية الخطابية؛ فهو من يطلق الألفاظ ويعبّر من خلالها عن غاياته الدفينة، سعيًا وراء بلوغ غاية محددة يسعى الخطاب إلى تحقيقها⁽⁴¹⁾. وهكذا يظهر لنا أن هذه المرجعية تُحيل إلى المرسل الذي يُعتبر متكلمًا حقيقيًا حين يمتلك ناصية اللسان ويتحكم في أدواته، ليسخرها طوع إكراهه، ويضع نفسه في موقع قيادي ورفيع داخل العملية التواصلية⁽⁴²⁾؛ ومن هنا يكفي اللغة فخراً أن المتكلم هو أمير الفصاحة والبيان؛ ومما جاء على ذلك في أمثال نهج البلاغة قول الإمام علي (عليه السلام) لرجل قد أفرط في الثناء عليه وكان الإمام له متهمًا: ((أنا دون ما تقول، وفوق ما في نفسك))⁽⁴³⁾.

فقدت تجسّدت الإشارات الشخصية للبعد التداولي لقصدية الخطاب في المثل بالضمير المنفصل (أنا) الدال على المتكلم والضمير المتصل (كاف الخطاب) في (نفسك) الدال على المخاطب والضمير المستتر (أنت) في الفعل (تقول)؛ وإن كان الضمير المستتر عند بنفست يعد ضمناً من الأشكال الفارغة إلا أنها تشير في جوهرها إلى المرسل الذي يظل مجرد قالب فارغ بلا مضمون حقيقي، طالما أنه بمعزل عن سياقه التداولي، غير أن هذه القوالب والصيغ اللغوية ما تلبث أن تكتسب معناها ومحتواها الفعلي فور أن ينطق بها الفرد داخل أفق التواصل الحي⁽⁴⁴⁾، ونتيجة لذلك يحيل ضمير المتكلم (أنا) في بنيته اللغوية إلى المتحدث نفسه، وهو المعنى المعهود في الاستعمال الغالب لمثل هذه الضمائر، حيث ينحصر الدور الأساس للبحث في تحديد الشخص الذي صدر عنه التلفظ، وما يطرأ من تغيرات تبعاً



لسياق الحال لا يمس المعنى الثابت للوحدة اللغوية، وإنما يقتصر على مرجعها الدلالي تمامًا، كما يحيل ضمير المخاطب (أنت) إلى المتلقي المستمع للخطاب.

وهكذا فقد جاء استعمال الضمير المنفصل (أنا) غايةً توكيدية لتعزيز البعد الإشاري المرتبط بشخصية الإمام (عليه السلام)، الأمر الذي يفيض بمعاني التفضيم والتعظيم، وبناءً عليه فإن رد المدح لا ينطلق من فراغ أو عدم، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمادح نفسه، إما صدوراً عن نفاق، أو جهل، أو طمع، أو رغبة في مداراته وصونه، إلى غير ذلك من الدوافع والأسباب⁽⁴⁵⁾.

ب- ضمائر المخاطب: تستعمل ضمائر المخاطب في اللغة العربية للدلالة على الحضور والغياب المقامين ((فالمتكلم حاضر في البنية باللزوم والمخاطب حاضر بالاختصاص، والبنية دون اقتضاءها لا وجود لها))⁽⁴⁶⁾؛ لذلك فإن ضمائر الخطاب ببنيتهما تدل على حدث الخطاب، وإن استحضار المخاطب (المرسل إليه) يساهم في حركية الخطاب⁽⁴⁷⁾.

ومما جاء على ذلك في أمثال النهج قول الإمام (عليه السلام): ((دع عنك من مالت به الرمية))⁽⁴⁸⁾؛ فقد ورد الضمير المستتر الموجه للمخاطب (أنت) في قوله (عليه السلام): (دع) وكذلك ورود الضمير المتصل كاف الخطاب الموجه إلى المخاطب لغرض إحداث نوع من الاتصال بين المتكلم والمخاطب ضمن سياق التواصل اللغوي، ومن هنا نلاحظ أن العناصر الإشارية جاءت للدلالة على تعظيم الأمر على المخاطب، لذا ((فهناك تلازم بين المتكلم والمخاطب فهما من أبرز العناصر السياقية التي تنتج الأدوار التخاطبية))⁽⁴⁹⁾، وأنه ((لا يقتصر الأمر على دور كل من طرفي الخطاب بمعزل عن الطرف الآخر، أو بمعزل عن محيطهما، فهناك العلاقة بينهما والمعرفة المشتركة وغير ذلك من العناصر المؤثرة))⁽⁵⁰⁾، وهذا ما جسده عود الضمير؛ أي مرجعه.

ومن يُنعم النظر يجد أن جل هذه الضمائر في الأمثال النهجية قد أسهمت بشكل فعال في اتساق النص النهجي، وربط أجزائه بعضها ببعض؛ وذلك ((لما كان ضمير المتكلم والمخاطب يرجعان إلى المشاركين في عملية التخاطب، فإن مهمة تحديد ما يشير إلى إليه عملية سهلة عادة، لعدم إمكان اللبس فيها، ولكن الصعوبة قد تكتنف عملية إحالة ضمير الغائب إلى صاحبه، لأنه عاٍ عن المشاهدة، فاحتاج إلى عود الضمير ما يفسره))⁽⁵¹⁾.

وهكذا يتبلور الخطاب وتتأني فاعلية اللغة وحيويتها؛ إذ تضطلع الضمائر بدور جوهري في تحويل القوالب اللغوية إلى ممارسات وأفعال فردية حية عبر الاستعمال، فحين يمتلك المتكلم أزمة اللغة ويحكم السيطرة عليها يغدو الكلام امتداداً لقدراته الشخصية، ليرتقي بنفسه إلى أفق رفيع داخل أطراف العملية التخاطبية، فلا يوجه حديثه إلا لمن يقيمه أمامه ندّاً في التواصل.

وتضمّن سهولة الأشكال اللغوية "أنا - متكلم" و"أنت - مخاطب" تعقيد استعمالها ولأجل تعلم هذه التعابير التأشيرية علينا أن نعرف أن كل شخص يواصل الانتقال من "أنا" إلى "أنت" باستمرار أثناء المحادثة.

ت- ضمائر الغائب: ضمائر الغائب أكثر الضمائر غموضاً وحاجةً إلى مرجع يفسرها، ويوضح المراد منها، ومن هذا المنطلق اشترط النحويون العرب أن يكون لكل ضمير غيبية مرجع بين يعود إليه، بحيث يتقدم عليه إما لفظاً ورتبةً معاً نحو (قَابِلٌ خَالِدٌ جَارُهُ)، أو لفظاً فقط نحو (قَابِلٌ خَالِدًا جَارُهُ)، أو رتبةً فحسب نحو (قَابِلٌ جَارُهُ خَالِدٌ)، وبناءً على ذلك يمتنع قولنا: (قَابِلٌ جَارُهُ خَالِدًا) لكون الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبةً، مع جواز عودة الضمير أحياناً على متقدم في المعنى دون اللفظ، كقوله تعالى: (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)⁽⁵²⁾ حيث يشير الضمير (هو) إلى العدل المفهوم ضمناً من الفعل (اعدلوا)،



على حين يبقى رجوع الضمير إلى عنصر غير مذكور لا لفظاً ولا معنى أمراً نادراً لا يصح إلا بوجود قرينة جلية لدى السامع تدله على المقصود وتدفع عنه اللبس⁽⁵³⁾.
وضمائر الغيبة بعد ذلك تُقسم على قسمين: شخصية وموصولة؛ فأما الشخصية فتتمثل في ضمائر الغائب: المفرد المذكر، المفردة المؤنثة، والمثنى بنوعيه: (المؤنث والمذكر)، والجمع بنوعيه: (المذكر والمؤنث).
وأما الموصولة فتتجلى باستخدام الأسماء الموصولة المفردة: مذكر / مؤنث (للمثنى)، مذكر / مؤنث (للجمع)⁽⁵⁴⁾.

وبإمعان النظر في ضمائر الغائب، يظهر أنها كثيرة مقارنة بضمائر (المتكلم والمخاطب)، لما لها من أهمية في تحقيق التماسك في النص؛ إذ إنه يربط الكلام ببعضه ببعض، ومن هنا اشترط في استعمال الضمائر عموماً وهذا النوع منها خصوصاً أن تكون هناك مطابقة بين الضمير ومرجعه؛ أي ما يعود إليه⁽⁵⁵⁾، ومما جاء على ذلك في أمثال النهج قول الإمام (عليه السلام): ((العالم من عرف قدره))⁽⁵⁵⁾؛ فالضمير المتصل (الهاء) يحيل على كلمة سابقة وهي (العالم)؛ لأن مرجعية الاسم الموصول لابد فيه من الارتباط بما يتقدمه لكيلا يكون بأجنبي عنه؛ لأن فيه إحالة إلى ما يتقدمه وبذا فالإحالة ((بنوعيهما الخارجية والداخلية فهما تعددت أنواعها فإنها تقوم على مبدأ واحد هو الاتفاق بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي في المرجع))⁽⁵⁶⁾، والمتأمل في بنية المثل يرى أن هناك عناصر إشارية أخرى عملت على تحقيق الرابط بين مكونات الجملة ألا وهي الاسم الموصول (من) والاسم الموصول هو ((اسم لا يصير جزءاً تاماً من الكلام من مسند إليه إلا مع صلة وعائد))⁽⁵⁷⁾ بمعنى أن الاسم لا يكون تاماً في أصله فيضم إليه ما يتممه، ويسمى الموصول موصولاً؛ لأنه مربوط بالصلة، غير مستقل بنفسه حيث نجد الاسم الموصول قد ساهم في انسجام الخطاب النهجي عموماً وفي بنية المثل خصوصاً بأدائه التواصل المبهج مع ما يثيره في نفس المتلقي من الجمال، وذلك باستحضار العلاقات المتشابكة التي تدخل فيها مع مكونات تداولية.

نستنتج مما سبق أن للضمائر دوراً هاماً في تحقيق الترابط في النص النهجي، إذ إن لها في عودها مرجعاً يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه ((لذلك اشتغل النحاة في البحث في بنيتها لترسيخ سماتها التداولية، فاثبتوا من خلال ذلك ترتيباً للضمائر قام على تقديم المتكلم على ضمير المخاطب وتقديم كليهما على الغائب، وما من أولية للمتكلم، وما بين المتكلم والمخاطب من تقارب))⁽⁵⁸⁾، وهكذا يتبين لنا أن الكثير من اللغات توسع تصنيفات التأثير (متكلم / مخاطب) لتضم مؤشرات المكانة الاجتماعية كمخاطبة الشخص المؤلف باستعمال صيغ ضميرية عكس المخاطب غير المؤلف أيضاً كالفروقات الاجتماعية لعلاقة المتكلم بالمخاطب؛ حيث يميل المتكلم الذي يكون أعلى مرتبة، وأكبر سناً، وأكثر سلطة إلى استعماله لصيغة (أنت) في العربية لمخاطبة شخص أدنى مرتبة وأصغر سناً، وأقل سلطة على حين تتم مخاطبة الأول بصيغة (أنتم)، وكما هو الحال في الضمير (نحن) يستعمله المتكلم تعبيراً عن ذاته تعظيماً، مذكراً كان أو مؤنثاً، كما قد يكون معه غيره: تثنية أو جمعا (المتكلم) ومعه واحد أو أكثر⁽⁵⁹⁾.



المبحث الثالث

البعد التداولي القصدي لخطاب الإشارات الزمكانية (الزمانية والمكانية)

يُعدُّ كل من الزمان والمكان عنصرين هامين لبناء تصوّر السياق ذي الدلالة القصدية، إذ يؤثران بشكل واضح على الاختيارات اللغوية للمتكلمين، في إدراك لحظة التلفظ؛ إذ هي مرجع السامع لتأويل صحيح، كما تخضع الاستعمالات اللغوية لمكان تواجدها الوظيفي؛ وبذا يُمثّل التقريب عن أبعاد الزمان والمكان في أي خطاب -سواء أكان منطوقاً أم مكتوباً- سعيًا واعيًا لإجلاء الظروف المحيطة التي يستمد منها معانيه ومرجعياته، ولا يتحقق هذا الكشف العميق إلا بالاستناد إلى محددات دقيقة تخص المتكلم نفسه، فضلاً عن إحداثيات المكان والزمان اللذين غرف منهما خطابه وتأسس عليهما⁽⁵⁹⁾، وعلى هذا الأساس فالإشارات الظرفية تُقسم بحسب بعدها التداولي لقصدية الخطاب على:

أولاً: الإشارات الزمانية:

تُعدُّ الظروف والقرائن الدالة على الزمان مفردات مرنة يتحدد معناها الفعلي بحسب السياق الذي تُستعمل فيه؛ فمرحلة التكلم ذاتها تمثل النقطة المركزية التي ينطلق منها تحديد المعنى الزمني، فعلى سبيل التمثيل عبارة: (نلتقي في الساعة العاشرة) تُعد في ظاهرها وقتاً عائماً غير مضبوط بحد ذاته؛ فما يحدد مراد المتكلم بدقة هو وقت النطق بالعبارة وسياق الحديث، ليتبين لنا ما إذا كان المقصود هو العاشرة صباحاً أم مساءً، وسواء أكان ذلك في نفس اليوم أم في يوم لاحق، وبناءً على ذلك فإنّ الفهم السليم والتأويل الدقيق لأدوات الإشارة الزمانية يقتضيان أن يكون المُخاطب مدرّكاً للحظة التلفظ تماماً؛ إذ تشكل هذه اللحظة المرجع الأساس الذي يُبنى عليه تفسير الخطاب اللغوي وفك مقاصده⁽⁶⁰⁾.

وعلى هذا الأساس يتغير مفهوم الزمن تبعاً للمجال الدلالي الذي يُوظف فيه؛ فقد يتسع ليشير إلى الزمن الكوني الشامل المتمثل في السنين والشهور والأيام، وقد ينحصر ليقصد الزمن النحوي الخالص الذي ينبثق معناه أساساً من بنية الكلمة وموقعها داخل التركيب اللغوي⁽⁶¹⁾.

1- العناصر الإشارية الدالة على الزمان الكوني: وهي الكلمات الدالة على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلم؛ فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمنية في الكلام، فإذا لم يُعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية التبس الأمر على السامع أو القارئ.

ومن هنا يمكن تقسيم الزمن الكوني في معايير قياسه إلى وحدات متعددة تشمل الفصول والسنين والأشهر والأيام والساعات وما شابه ذلك وغالباً ما ترتبط هذه المصطلحات الدلالية بمدد زمنية معينة، غير أنّ أبعادها قد تتسع فتتجاوز حدودها الحرفية الضيقة إلى فترات أطول وأشمل، فعلى سبيل التمثيل حين نستعمل كلمة (اليوم) في تعبير مثل (بنات اليوم)، فإننا لا نقصد بها النهار المكوّن من أربع وعشرين ساعة، وإنّما نشير بها إلى الحقبة العصرية التي نعيش في رحابها، وبذا فإنّ تحديد المعنى الزمني لهذه العناصر الإشارية يظل رهناً بالسياق الذي ترد فيه والغاية التي تُستمد من أجلها⁽⁶²⁾، ومما جاء على ذلك في أمثال النهج قول الإمام (عليه السلام): ((الدهر يومان: يوم لك ويوم عليك))⁽⁶³⁾؛ فقد استعمل الإمام كلمة (يوم) بمعنى المطلق من الزمان، فهو ليس المراد به اليوم الذي أنت فيه وإنّما مطلق الزمان الخالي من القيود السياقية وهذا كقولهم: (أنا اليوم أفعل كذا)، فإنّهم لا يريدون يوماً بعينه، لكنهم يريدون الوقت الحاضر؛ إذ إنّ الإحالة على الزمان قد تستغرق المدة الزمنية كلها⁽⁶⁴⁾، وفي ذكر كلمة يوم إحالة مرجعية إلى سابق ذكر؛ لأنّ الدهر كله يومان يوم لك فيه بلاء ويوم لك فيه رخاء فإن اقبلت عليك الدنيا فلا تغترّ بها فتتسى كل شيء وإن أدبرت فاصبر والله تعالى مع الصابرين.



2- العناصر الإشارية الدالة على الزمن النحوي: الزمن في اللغة والنحو ثلاثي القصد: (ماضي، ومضارع، ومستقبل)، وهذه العناصر تشمل الدلالة الزمنية لصيغ الأفعال: الماضي، والحاضر والمستقبل، ومن هنا ندرك أنّ من يقصد الفعل الماضي يضع نصب عينيه الحدث في نقطة زمنية سابقة على زمن التكلم، على حين أنّه إذا أراد الفعل المضارع يجب عليه أن يضع الحدث عمومًا في نقطة زمنية ليست بسابقة على زمن التكلم، أي الخالي من قيود الإطلاق في الحدث الوضعي⁽⁶⁵⁾. وفي هذا السياق تجاوزت دراسة (بنفست) التقسيم التقليدي للزمن إلى ثلاثة أقسام، لترهنه ببعد جديد يتحدد بناءً على زاوية رؤية المتكلم وموقعه الزمني⁽⁶⁶⁾.

1- الزمن الطبيعي: هو ما يحس به الانسان ويدركه في حياته، ويختلف انقضاؤه والحال هذه من بيئة لأخرى تبعًا لما يمتاز به عن غيره من الأزمنة بالاستمرارية، إذ إنّ زمن متعارف عليه غير خاضع لسطوة الحديث بل العكس.

2- الزمن التاريخي: إنّ الإنسان جزء لا يتجزأ من بيئته، وكائن حيّ تتسابق على أيامه مجريات الحياة وأحداثها، ومن هنا فإنّه يمتلك القدرة على تدوين رحلة عمره منذ مهدها وحتى وداعها؛ مستعينًا بذاكرته ليصوغ منها ما يُعرف بالسيرة الذاتية.

وعلى الرغم من ميل بعض علماء اللسانيات إلى فصل الزمن عن واقعه المرجعي، إلّا أنّ وجهات النظر تختلف في تفسير هذه العلاقة؛ فبينما يرى (بنفست) أنّ الأحداث وحدها لا تصنع الزمن، وإنّما هي محتواة في إطاره، تذهب (أوركيوني) إلى تعريف الزمن باعتباره تأطيرًا لحدث معين على خط الأزمنة، متخذين من لحظة معينة نقطة إسناد مرجعية⁽⁶⁷⁾.

3- زمن الحديث: أو ما يعبر عنه بـ(الزمن اللغوي)، يتناول هذا القسم مفهومًا مركزيًا يُعرف عند بينفست بـ(زمن الحديث)، ويُصطلح عليه عند تودوروف بـ(زمن الخطاب)، ويتمحور هذا المفهوم حول كيفية تمثيل الزمن وصلته الوثيقة بلحظة التلفظ؛ إذ يمثل الحاضر المرجعية الرئيسة التي ينطلق منها، بينما يرتبط به الماضي والمستقبل ارتباطاً قصدياً، وتفسيراً لذلك يمثل الزمن التاريخي البعد الماضي، على حين أنّ زمن الحديث أو الخطاب لا يتقيد بلحظة معينة، وإنّما يمكن أن يتنزل في أي نقطة من مفاصل التاريخ، ونتيجة لذلك يصبح بإمكاننا توجيه الزمن التاريخي نحو الوراء، بينما يندفع زمن الحديث نحو الأمام⁽⁶⁸⁾.

إذن بات من الجلي بمكان أنّ زمن الحديث يعدّ سيفًا ذا حدين بين الزمن الماضي (المنقضي) وبين الزمن الحاضر، وهكذا يبدو أنّ اللغة لا تجعل الزمنيين في المنزلة نفسها؛ لأنّ كلّ زمن منهما يعبر به عن فترة زمنية معينة، و((أنّ الزمن في النحو هو وظيفة السياق، وليس وظيفة صيغة الفعل، لأنّ الفعل الذي صيغته فعل قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي))⁽⁶⁹⁾.

وقد وظّف الزمن النحوي في النص النهجي كثيرًا، ومما جاء على ذلك في أمثال النهج قول الإمام (عليه السلام): ((خذ الحكمة أتى كانت))⁽⁷⁰⁾؛ نلاحظ أنّ السياق قد وظّف الازمنة النحوية في زمن التكلم وما بعده وعلى هذا الأساس وبحسب (أوستن) نجد أنّ الفعل القولي المنبني بصيغته النحوية ودلالاته الأمرية (خذ) قد اشتمل على ثلاثة أمور⁽⁷¹⁾:

- أ- الفعل الصوتي: إنتاج الأصوات اللغوية.
- ب- الفعل التحديثي: الأصوات لها أشكال حال الإنتاج.
- ت- الفعل الكلامي: الكلمات لها معنى وقت الحديث، أي سياق الموقف الخطابي.



ومن هذا المنطلق فإنّ عملية التلفظ ترتبط ارتباطاً وثيقاً باللحظة الحاضرة؛ فهي في آنٍ واحد نتاج للفعل الكلامي، ووعاءٌ لدلالة تتشكل وفقاً للبنية التركيبية وتأخذ طريقها إلى التفسير الصوتي⁽⁷²⁾، وبذا يكون الأمر كما صنّفه المحدثون جزءاً من الأفعال التوجيهية⁽⁷³⁾ المحققة خارجاً بالمنطوق الذي يجيء صريحاً واللفظ يعدّ فعلاً عند قوله.

وانطلاقاً من هذا الفكرة هو أنّ من أرجح معاني الأمر هو ((أن تتواكب الصيغة بسلطة المرسل الأمرية وإلا خرج الأمر عن معناه))⁽⁷⁴⁾؛ لذلك يتميز الأمر بدلالة التوجيه بدوام السياق الأصلي/القصدي، فإذا تجرّد عن القيود والقرائن دلّ على طلب حقيقة الفعل المأثور به وهو المراد بالقصد. فضلاً عن ذلك فقد أفادت (أتى) الحال أي خذ الحكمة على أي حال كانت، وفي هذا الأمر إشارة قصدية إلى زمن الفعل السابق وحدثه؛ لأنّ المؤمن يأخذ الحكمة من كل من وجدها عنده، وإن كان كافراً أو فاسقاً كما أنّ صاحب الضالة يأخذها حيث وجدها؛ إذ إنّ الحكمة ضالة المؤمن⁽⁷⁵⁾.

ثانياً: الإشارات المكانية:

تحتلّ المؤشرات المكانية مكانة محورية في الخطاب، إذ تعكس بوضوح موقع المتحدث ونقطة ارتكازه؛ لذا يلجأ المتكلم إلى إدراج ألفاظ دالة على المكان في حديثه، مثل أسماء الإشارة (هنا، وهناك) ومختلف الظروف المكانية كـ ("أمام، وخلف، ويميئاً، ويساراً")، ولذلك يجب الأخذ بالحسبان أن تحديد البعد المكاني يؤدي دوراً فاعلاً في انتقاء الألفاظ المناسبة للتعبير عن قرب المكان أو بعده أو جهته، لذا فإنّ فهم هذه العناصر الإشارية واستجلاء معانيها يظلّ مرهوناً بربطها المباشر بموقع المتكلم ونقطة تمرّكه في الخطاب⁽⁷⁶⁾.

وعلى هذا الأساس تُعدّ الإشارات المكانية من أبرز الأدوات اللغوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياق التلفظ لفهم دلالتها الحقيقية؛ إذ تتسم مرجعياتها بالسيولة وعدم الثبات، وتتخلص وظيفتها الرئيسية في الدلالة على أبعاد مكانية تتحدد هويتها تبعاً لموقع المتحدث أثناء الكلام، أو استناداً إلى معالم مكانية أخرى مألوفة لدى المخاطب، وتجمع بينهما معرفة مشتركة⁽⁷⁷⁾؛ لذا تُعدّ أسماء الإشارة في صدارة الدلائل المكانية وأكثرها وضوحاً؛ مثل: (هذا، هذه، ذلك، ذاك)، وما شابهها ممّا يدل دلالة واضحة على القرب أو البعد، وكما يُضاف إلى ذلك ظروف المكان على اختلافها؛ كـ (هنا، هنالك)، فضلاً عن الجهات والحدود مثل: (فوق، تحت، أمام، خلف، شمال... وغيرها)؛ فجميع هذه الأدوات والوسائط الإشارية تظلّ مبهمّة، ولا يكتمل معناها أو يتحدد دلالاتها إلا بالرجوع إلى موقع المتكلم وزاوية رؤيته⁽⁷⁸⁾، بالإضافة إلى ذلك فإنّ تعيين الدلالة المكانية يعتمد في جوهره على السياق التداولي للخطاب، فلا يمكن للمتكلم أن يتخلّى عن المكان عند تلفظه بالخطاب لما له من أهمية بالغة في العملية التواصلية.

ولا تقتصر وظيفة المؤشرات المكانية على مجرد التعيين الجغرافي، وإنّما تتعداها لتكشف عن طبيعة المكان وهويته الدلالية؛ وهذا ما ذهبت إليه أوركيني إذ رأت أن الإطار المكاني يتشكل أحياناً عبر أبعاده الفيزيائية والمادية البحتة، كالتمييز بين الأماكن المغلقة والمفتوحة، أو العامة والخاصة، فضلاً عن الأماكن الواسعة والضيقة، كما تتجلى تلك الطبيعة بوضوح في أنماط التفاعل البشري المباشر، مثل التقارب وجهاً لوجه، أو الوقوف جنباً إلى جنب، وما يفرضه ذلك كله من مسافات فاصلة بين المتحاورين⁽⁷⁹⁾.

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ للمكان بعداً آخر يتمثّل في قصدية الخطاب الإشاري لكونه عنصراً للإشارة إلى أماكن محددة، فمن مميزات الإشارات المكانية التسمية أو الوصف من جهة، أو تحديد أماكنها من جهة أخرى، وفي السياق نفسه يرى الدكتور عبد السلام المسدي أنّ اللغة لا تتفصل عن حيزها



الجغرافي؛ بل إنَّ الخطاب بأسره يظل رهين البيئة التي أفرزته ومقيّدًا بحدودها⁽⁸⁰⁾، فلا يكتمل الخطاب، إلّا بتحديد المواقع ومعرفة المرجع المكاني، ومما جاء على ذلك في أمثال النهج قول الإمام (عليه السلام): ((هناك لو دعوت أتك منهم))⁽⁸¹⁾، فقد استعمل الإمام اسم الإشارة (هناك) ليدل بقصديته على التباعد في مكان الإشارة إذ هو من أسماء الإشارة التي تكون في المكان أو الزمان ولكنّ الأصل فيها أن تكون اسم إشارة للمكان وهذا ما نلاحظه في لفظ هنالك الوارد في بنية المثل إذ كان فيه إشارة مكانية بعيدة لما فيه من الزيادات (لكل زيادة في المبنى زيادة في المعنى)، وهكذا يتبيّن لنا أنّ القيمة التداولية التي دلّت عليها الإشارة المكانية في هذا المثل تبين مدى ما بلغه الإمام (عليه السلام)، لقد بلغ به الأسف على تقاعس أهل الكوفة مبلغا جعله يتمنى لو أنّ لديه عصبة أخرى؛ قومًا يلبّون النداء متى دُعوا، ويهبون للنجدة مسرعين متى استغيثوا⁽⁸²⁾، وفي كل هذا إشارة إلى مدى التحسّر والتباعد في عدم الطاعة وإلّا لم استعمل الإمام عليه السلام ما يدل على البعيد ثم أرفقه بما يشير إلى الأبعد؟. يتبين لنا مما سبق أنّ وظيفة هذه الإشارات تتمثل في إعادة التركيب والتأسيس لسلسلة متكاملة ومتداخلة من الوقائع والأحداث والشخصيات والخلفيات الزمانية والمكانية الخطأ⁽⁸³⁾.

يُجلي لنا ما سبق أنّ تحديد مرامي الإشارات ومعانيها لا يتأتى بمعزل عن السياق التداولي المباشر، ولا سيما حين نلاحظ التوظيف الواسع والكثيف لهذه العناصر داخل الخطاب النهجي عامةً، وفي النماذج المشابهة له على وجه الخصوص؛ إذ لم يأت إلّا لكونه عنصراً ضرورياً لأداء المعنى النهجي متكاملًا من جميع الوجوه وهي انجح وسيله أسلوبية يتخذها الخطاب القصدي الإشاري لأمثال النهج لتحقيق مراميه في الكشف عن المعنى الذي يحيل إليه في سياقه النص العام⁽⁸⁴⁾، وهكذا فالإشارات بينت تلك العلاقة القوية الرابطة بين اللغة والسياق المستعمل فيه فلا تخلو لغة من اللغات الإنسانية منها فبدونها يصعب على اللغة أن تلبّي الحاجات التواصلية لمستعملها بأسلوب قصدي فعال. وخلاصة القول وصفوته وانطلاقاً مما تناولناه سلفاً يتبيّن لنا جلياً أن مفهوم الزمكان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الوضعية التواصلية للمخاطب والسياق الحاكم للخطاب؛ فالزمان والمكان وجهان لعملة واحدة يتكاملان فيما بينهما، بحيث يستحيل تصوّر أحدهما منفصلاً عن الآخر، وحين نتأمل نصوص (نهج البلاغة) عموماً وأمثاله خصوصاً نجد هذا التداخل جلياً ومتمزجاً بحضور دائم، وهو ما يمنع فصل إحداها عن الأخرى، نظرًا لدورهما الحيوي والحاسم في تقييد المعنى وتوجيه دلالاته، لا سيما عندما يكونان محكومين بضوابط السياق وملابساته.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الماتعة في نهج البلاغة عموماً وأمثاله خصوصاً وبالاستناد إلى البعد التداولي لقصدية الخطاب الإشاري نضع بين يديك قطعاً من ثمار هذه الدراسة بعد أن أُنِعت:

- 1- أشار البحث إلى أنّ السياق التخاطبي يلعب دوراً بارزاً ومهماً في تجلية مقاصد المتكلم والمعاني المطلوب إيصالها للمخاطب وقد اتضح لنا أنّ ثمت معايير تتحكم في سلامة الخطاب منها المعايير السياقية التي تتحكم فيها الإشارات بأنواعها المختلفة الشخصية والمكانية والزمانية من أجل تحقيق مقاصد الخطاب النهجي عموماً وقصدية أمثاله خصوصاً.
- 2- بيّن البحث أنّ التداولية تُعدّ ميداناً لغوياً مكملًا للسانيات البنيوية فهي لا تهتم كثيراً بمعنى الجملة، وإنّما تبحث في ماذا يعني المتكلم بتلك الجملة، والإشارات كمبحث تداولي تبحث في كيفية تداول الضمائر بمختلف أنواعها ومستوياتها.



3- أوضح البحث أنّ استعمال الإشارات المكانية وتفسيرها يعتمد بالدرجة الأساس على مكان تلفظ المرسل بالخطاب، ولا تتحدد كذلك إلا في ضوء السياق وما يترتب عليه، لذا تُعدّ الإشارات المكانية أكثر الإشارات وضوحاً؛ وذلك لتحققها بأسماء الإشارة، وظروف المكان نحو اسم الإشارة الوارد في أمثال النهج: هنالك.

4- ذكر البحث أنّ الإشارات الزمنية المرتبطة بالكون تتسم بنوع من الغموض والإطلاق؛ فهي رموز لا يتبين معناها الحقيقي إلا في ضوء العودة إلى السياق الذي وردت فيه، كلفظة (يوم)، وفي المقابل نجد أنّ الزمن النحوي قد تشعب بين الحاضر والمستقبل؛ ومثال ذلك فعل الأمر (خذ) الذي يتسق تماماً مع الزمن الكوني دون أن يحمل أي تعارض يخل بسياق الكلام.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا ولولاه لما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الهوامش

- 1- ينظر: النبوية وما بعدها: جون ستروك: ١٨ – ١٩.
- 2- لسان العرب: 11/ 252-253، مادة: (دول).
- 3- معجم مقاييس اللغة: 2/ 314.
- 4- ينظر: القاموس المحيط: 1/ 1293، مادة: (دول).
- 5- سورة الحشر: 01
- 6- سورة آل عمران: 130.
- 7- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: 7.
- 8- المصدر نفسه: 8.
- 9- ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 19.
- 10- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: 23.
- 11- ينظر: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم: 63.
- 12- ينظر: المصدر نفسه: 65.
- 13- ينظر: من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولية: 18.
- 14- الأفعال الكلامية في سورة الكهف دراسة تداولية: 26.
- 15- التداولية من أوستن إلى غوفمان: 18.
- 16- مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها: 1.
- 17- ينظر: المقاربة التداولية: 2.
- 18- ينظر: التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي: 15.
- 19- ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص: 24-25.
- 20- ينظر: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم: 78.
- 21- ينظر: الذاتية في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقة امرئ القيس: 16-17.
- 22- ينظر: التداولية عند علماء العرب: 6-7.
- 23- لسان العرب: 4/ 437، مادة: (شور).
- 24- معجم مقاييس اللغة: 3/ 262/ مادة: (شور).
- 25- نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصاً: 112.
- 26- ينظر: علم اللغة والدراسات الأدبية: 188.



- 27- ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 127.
- 28- ينظر: التداوليات علم استعمال اللغة: 441.
- 29- ينظر: استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: 80.
- 30- ينظر: التداولية: جورج يول: 27.
- 31- التداولية، جورج يول: 110.
- 32- ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 81.
- 33- ينظر: نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصًا: 117.
- 34- ينظر: مظاهر الاتساق في النص القرآني دراسة وصفية لغوية: 17.
- 35- ينظر: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: 17- 18.
- 35- ينظر: استراتيجيات الخطاب: 82.
- 36- القاموس الموسوعي للتداولية: 374.
- 37- شرح ألفية ابن مالك: 34.
- 38- نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصًا: 117.
- 39- مفتاح العلوم: 116.
- 40- ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 96.
- 41- ينظر: مساهمة في دراسة المشيرات المقامية في القرآن، ضمن التداوليات وتحليل الخطاب: 184- 185.
- 42 - George yule, Pragmatics, First published, OXFORD, University Press, New York, 1996: P.09
- 43 - Orcchiori , l'enonciation de la subjectivite dans le language حمو ذهيبية ، نقلا عن : الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 96-97.
- 44- ينظر: اللسان والميزان: 146- 148.
- 45- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية: 68.
- 46- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: 82.
- 47- ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: 359.
- 48- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 18.
- 41- استراتيجيات الخطاب مقارنة تداولية: 45.
- 42- لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 100.
- 43- شرح نهج البلاغة: 233 / 18.
- 44- لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 98.
- 45- الأمثال والحكم المستخرجة من نهج البلاغة: 55.
- 46- المشيرات المقامية في اللغة العربية: 243.
- 47- ينظر: استراتيجيات الخطاب: 48.
- 48- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: 15 / 182.
- 49- المشيرات المقامية في اللغة العربية: 234-235.
- 50- استراتيجيات الخطاب مقارنة تداولية: 48.
- 51- الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني دراسة وصفية تحليلية: 9.
- 52- سورة المائدة: 8.
- 53- ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: 105- 106.
- 54- أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة: 245.



- 55- ينظر: قضايا في اللغة واللسانيات وتحليل الخطاب: 64.
- 55- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: 107 / 7.
- 56- نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصًا: 887.
- 57- أسرار النحو: 239.
- 59- ينظر: التداولية: جورج يول: 105.
- 60- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 19-20.
- 61- ينظر: تداولية الإشارات في الخطاب القرآني مقارب تحليلية لكشف المقاصد والأبعاد: 6.
- 62- ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 101.
- 63- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 21.
- 64- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: 19 / 364.
- 65- تاج العروس من جواهر القاموس: 34 / 143.
- 66- الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية باب الذكر والدعاء انموذجًا: 24.
- 67- لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 105-106.
- 68- c.k. orecchioni , op. cit, p: 45.
- 69- ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 106.
- 70- اللغة العربية معناها ومبناها: 104.
- 71- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: 18 / 229.
- 72- ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 127.
- 73- لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: 127.
- 74- ينظر: استراتيجيات الخطاب: 340.
- 75- استراتيجيات الخطاب مقارنة تداولية: 341.
- 75- ينظر: الأمثال والحكم المستخرجة من نهج البلاغة: 139.
- 76- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 21-22.
- 77- ينظر: المصدر نفسه: 21.
- 78- ينظر: استراتيجيات الخطاب مقارنة تداولية: 84.
- 79- c.k. orecchioni, les interactions verbales, p: 68.
- 80- التفكير اللساني في الحضارة العربية: 248.
- 81- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: 1 / 333.
- 82- الأمثال والحكم المستخرجة من نهج البلاغة: 540.
- 83- ينظر: الإشارة الجمالية في المثل القرآني: 85.
- 84- ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: 103.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

- 1- الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني دراسة وصفية تحليلية: نائل محمد إسماعيل، مجلة جامعة الأزهر، العدد: 1، لسنة: 2011م.
- 2- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2004م.
- 3- أسرار النحو: شمس الدين أحمد بن سليمان، المعروف بابن كمال باشا (ت: 940هـ)، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر، نابلس، ط2، 2002 م.



- 4- الإشارة الجمالية في المثل القرآني: عشتار داود محمد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005م.
- 5- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2011 م
- 6- الأفعال الكلامية في سورة الكهف دراسة تداولية: أمانة لعور، جامعة منتور، الجزائر، د.ط، 2011م.
- 7- أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة: فاضل مصطفى الساقى، دار العلوم، القاهرة، د.ط، 1977م.
- 8- الأمثال والحكم المستخرجة من نهج البلاغة: الشيخ محمد الغروي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم المقدسة، 1407هـ.
- 9- بلاغة الخطاب وعلم النص: صلاح فضل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د.ت.
- 10- البنيوية وما بعدها: جون ستروك، ترجمة: د.محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت، 1996م.
- 11- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت: 1205هـ)، تج: على هلالى، مؤسسة التكوين للتقدم العلمي، ط 1، 2001م.
- 12- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية: عمر بلخير، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2003 م.
- 13- التداولية: جورج يول، ترجمة: قصي العتاي، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2010م.
- 14- التداولية علم استعمال اللغة: حافظ اسماعيلي العلوي، منشورات عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2011م.
- 15- تداولية الاشارات في الخطاب القرآني مقارب تحليلية لكشف المقاصد والأبعاد: حمادي مصطفى، جامعة الجليلي، الجزائر، مجلة الأثر، العدد: 26، سبتمبر، 2016 م.
- 16- التداولية اليوم علم جديد في التواصل: آن روبول وجاك موشلير، ترجمة: سيف الدين دفعوس، ومحمد الشيباني، المنطقة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2003 م.
- 17- التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي: د.مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2005 م.
- 18- التداولية من أوستن إلى غوفمان: فيليب بلانشية، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا، ط 1، 2007 م.
- 19- التفكير اللساني في الحضارة العربية: عبدالسلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط 2، 1986 م.
- 20- الذاتية في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقة امرئ القيس: كهينة مكراب، الجزائر، 2015م.
- 21- شرح ألفية ابن مالك: أبو فارس الدحداح، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 2004م.
- 22- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد المعتزلي، تج: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب، مصر، ط 1، 1385هـ.
- 23- علم اللغة والدراسات الأدبية: لبرند شبلينر، ترجمة: محمود جاب الرب، الدار الفنية للنشر، القاهرة، ط 1، 1987م.
- 24- في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم: خليفة بوجادي: بيت الحكمة، الجزائر، ط 1، 2009م.
- 25- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، تحق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 8، 1426هـ.
- 26- القاموس الموسوعي للتداولية: آن ريبول وجاك موشلير، ترجمة: مجموعة من الأساتذ والباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، د.ط، 2010م.
- 27- قضايا في اللغة واللسانيات وتحليل الخطاب: محمد محمد يونس، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط 1، 2013م.
- 28- لسان العرب: جمال الدين بن منظور (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط 3، 1994م.



- اللسان والميزان: طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 2، 2006م.
- 29- لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: ذهبيّة حمو الحاج، دار الأمل، الجزائر، ط 1، 2005م.
- 30- لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 2، 2006م.
- 31- مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها: الجيلالي دلاش، ترجمة: محمد يحياتين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط.
- 32- مساهمة في دراسة المشيرات المقامية في القرآن، ضمن التداوليات وتحليل الخطاب: حافظ اسماعيل علوي، دار كنوز، الأردن، ط 1، 2014م.
- 33- المشيرات المقامية في اللغة العربية: نرجس باديس، مركز النشر الجامعي، تونس، د.ط، 2009م.
- 34- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك ما نغونو، ترجمة: محمد بحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2008م.
- 35- مظاهر الاتساق في النص القرآني دراسة وصفية لغوية: لبنى عبدالرحمن وآخرون، مجلة الدراسات الأدبية واللغوية، عدد خاص، فبراير، 2012م.
- 36- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن الحسين بن فارس (ت: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1979م.
- 37- مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، ١٤٠٧هـ.
- 38- المقاربة التداولية: فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز الانماء القومي الرباط، 1986م.
- 39- من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولية: مزيد بهاء الدين محمد، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2010م.
- 40- الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، د.ط، 2003 م.
- 41- نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصًا: الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، ط 1.

